

## third study A

Sunday, March 11, 2018  
2:52 PM

### تنمية الصادرات غير البترولية

تعد الصادرات حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع ليس من حيث كونها تجسد القدرات الإنتاجية أو فائض الإنتاج فحسب، وإنما لأنها تسهم بشكل أساسي في تأمين فرص العمل وتوفير العملات الصعبة اللازمة لإستيراد السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع . ويؤثر أداء الصادرات إيجاباً على النمو الاقتصادي، وصناعات الصادرات عموماً أكثر استخداماً للعمالة، وترفع الصادرات من سعر صرف العملات المحلية ومعدلات الإيداع، وتشجع على الإستثمارات الأجنبية مما يؤكد إيجابية العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي. وتحسباً لما قد ينجم عن الإعتماد على البترول كمصدر رئيسي وحيد للحصول على العملات الصعبة من أخطار على الإقتصاد السوداني فقد قامت هيئة المستشارين بإعداد دراسة حول وضع الصادرات غير البترولية لتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجهها هذه الصادرات والبحث عن حلول لهذه المشاكل والمعوقات لكي تنهض هذه الصادرات وتحتل موقعاً متقدماً في تركيبة الصادرات الكلية.

هدفت هذه الدراسة، باعتبارها اضافة للدراسات السابقة في هذا الموضوع، إلى تقييم الوضع الراهن لصادرات السودان السلعية غير البترولية سعياً إلى تنمية هذه الصادرات حتى تكون سندا متمماً للصادرات البترولية في تنمية الإقتصاد السوداني وتسعى الدراسة إلى التعرف على الوضع الحالي للصادرات السلعية وتأثير البترول على تركيبة وعائدات هذه الصادرات، بالتركيز على تحليل السياسات والتشريعات والتعرف على دور المؤسسات والآليات والإتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالتصدير وتأثيراتها على حجم ونوع الصادرات السلعية.

تتميز هذه الدراسة بتحليل موقف تصدير السلع التي تحتل المراتب الأولى من حيث كميات وعائد الصادرات وحددت الدراسة معايير لتحليل هذه السلع ومن ثم تحديد موقف كل سلعة من هذه المعايير بغرض تبين ما إذا كان الاستمرار في تصدير السلعة المعنية مجدي اقتصادياً بهدف ترتيب أولوية التركيز على السلع المختارة للتصدير الى جانب اقتراح ادخال سلع من قائمة السلع الأقل مساهمة في عائدات الصادر أو أي سلعة جديدة وتنمية تصديرها. وقد تم انتقاء المعايير التي يمكن أن تطبق على أكبر قدر من السلع حتى تكون المقارنة بين هذه

السلع مقارنة موضوعية. الجدير بالذكر أن هذه المعايير طبقت في هذه الدراسة على عدد محدود من السلع لتوضيح كيفية استخدام هذه المعايير وهي يمكن أن تطبق على أي سلع في المستقبل لتحديد جدوى أهمية التركيز على تنمية تصدير السلعة المعنية.

إستند منهج الدراسة على التعامل الجمعي مع أوراق متخصصة تم اعدادها بواسطة مختصين من ممثلين من جهات معنية بالتصدير متعلقة بالدراسة والاطلاع على الدراسات السابقة إلى جانب الاستماع إلى ومناقشة ممثلين عن جهات ذات علاقة بالتصدير.

### **تنمية الصادرات غير البترولية لدفع عجلة الاقتصاد السوداني**

جاءت الدراسة في 141 صفحة وقد تكونت من خمسة فصول. اشتمل الفصل الأول على مبررات الدراسة والتي شملت توضيح أهمية تنمية الصادرات غير البترولية لدفع عجلة الاقتصاد السوداني ومخاطر الإعتماد على البترول كمصدر رئيسي وحيد للحصول على العملات الصعبة. كما اشتمل هذا الفصل على استعراض للدراسات السابقة في هذا المجال وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت اليها هذه الدراسات ، فيما تناول الفصل الثاني الوضع الراهن للصادرات من حيث تركيبة الصادرات والبنيات التحتية وسياسات التصدير والتشريعات والاتفاقيات والبروتوكولات والمؤسسات ذات العلاقة بالصادرات وتمويل وتأمين الصادرات و اشتمل الفصل الثالث على تحليل موقف تصدير بعض السلع والمعايير التي ترى الدراسة ضرورة تطبيقها عند اختيار أي سلعة للتصدير لتقييم مدى النجاح الذي يمكن ان تحققه هذه السلعة في احتلال وضع مميز في قائمة الصادرات السلعية وبالتالي ترتيب أوليات التركيز على سلع الصادر، كما اشتمل الفصل على أهم المعوقات والمشاكل الخاصة التي تواجه تصدير سلع القطاعات الرئيسية الثلاث وهي السلع الزراعية و سلع الانتاج الحيواني والسلع الصناعية واستعرض الفصل الرابع المعوقات والمشاكل العامة التي تواجه الصادرات غير البترولية وتعرض سبيل تنمية تصديرها.

**خصص** الفصل الخامس لخلاصة الدراسة والتوصيات المقترحة من أجل تنمية الصادرات غير البترولية وقد صممت هذه التوصيات على شكل مصفوفة برنامج تنفيذي موضح فيها التوصية المطلوب تنفيذها والجهة (أو الجهات) المنوط بها تنفيذ ومتابعة التوصية. ومن أهم هذه التوصيات: مراجعة السياسات الكلية من وقت لآخر وتحديد دورها في تنمية الصادرات، العمل على إستقرار سعر الصرف لضمان تنافسية سلع الصادر ، تشجيع تبني سياسة الانتاج من أجل التصدير، تنويع سلع الصادر وفق ترتيب أولوياتها وإحتياجات الأسواق العالمية ، تأمين

الاسواق القائمة وزيادة مواعين الصادر، تشجيع التمويل للانتاج بهدف الصادر، الاستفادة من خدمات مؤسسات ائتمان و ضمان الصادرات ، توسعة مظلة تأمين الصادر، زيادة الموارد للبحوث الزراعية و بحوث الثروة الحيوانية بتوفير كوادر ومعدات واعتمادات بحوث زيادة إنتاجية الصادرات ، تحديث تقنية الصناعات التصديرية ، تبسيط الاجراءات وتنسيق الضرائب والرسوم والفتات، ادخال نظام النافذة الواحدة لكل عمليات التخليص الجمركي ، مراجعة قانون الاستثمار لاعطاء مزايا تفضلية للاستثمار في مجال الصادرو إثبات حق الملكية في السلع والصناعات السودانية.

الجدير بالذكر شارك في إعداد هذه الحلقة كل من الدكتور فاروق البشري ، الدكتور مقدم الشيخ عبد الغني ، الدكتور عبد الله يوسف ، الدكتور خالد محمد عثمان المقبول ، الأستاذ/ الرشيد عبد الرحمن ، الأستاذ/ محمد علي عبد الله و الاستاذة آمنة محمد إبراهيم.